

التعاون الأوروبي-المتوسطي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية:

دراسة في الانعكاسات الاقتصادية، 2008 - 2012

أ. سايل سعيد

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

ملخص- شهد العالم سنة 2008 انفجار أزمة اقتصادية شملت جميع أنحاء المعمورة، هذه الأزمة التي كانت في الأصل وطنية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية عندما فشلت المشاريع العقارية هناك في تحصيل الأرباح التي كان من المقرر تحصيلها، لتتحول لأزمة مالية بفعل خسارة البنوك هناك لآلاف المليارات من الدولارات، وبما أن العالم يعيش في ظل عولمة مالية واقتصادية متشابكة المصالح، سرعان ما انتقلت هذه الأزمة للمنطقة الأوروبية - المتوسطية بفعل التداخلات المالية والاقتصادية الموجودة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لتؤثر هذه الأزمة على التعاون بين صفتي المتوسط، حيث قادت لتراجع الاستثمارات الأوروبية في بلدان جنوب المتوسط، ناهيك عن تراجع تحويلات المهاجرين المالية من أوروبا لهذه البلدان، إضافة لتأثيرات أخرى منها تصاعد العنصرية اتجاه الجاليات الجنوب متوسطية في أوروبا.

الكلمات المفتاحية: التعاون - الأزمة - الاستثمارات - التحويلات المالية -الهجرة

Abstract- Because of the effects of globalization and the strong economic and financial correlation between United States and Europe, the financial crisis of 2008 rapidly spread to the Euro-Mediterranean zone deeply impacting cooperation between the two shores. It led to the withdrawal of European countries' investments in the south, the decrease of emigrants' financial transfers from Europe to their original countries in the Southern shore of the Mediterranean sea, in addition to the strengthening of European barriers against legal and illegal emigration to Europe.

Keywords: Cooperation –Crisis –Investments -Financial transfers -Emigration

مقدمة

لا تزال العلاقات الأوروبية المتوسطية تعرف حركة دائمة تبرز من خلال استمرار أوروبا في طرح المشاريع والمبادرات التعاونية على دول جنوب المتوسط، وهذا على الرغم من تحفظ العديد من الباحثين على نتائج وفوائد هذه المبادرات -رغم كثرتها من حيث العدد - على شعوب الضفة الجنوبية للمتوسط مثل مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية (مسار برشلونة 1995) ، مبادرة الجوار الأوروبي (2004) ، ثم مؤخرا مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (جويلية 2008)¹.

إلا أن جميع هذه المبادرات ظهرت قبل انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت جذورها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي سرعان ما تحولت من أزمة وطنية انحصرت فقط في البداية بقطاع العقار لتتسع بعدها لتتطال قطاع البنوك والأموال عندما عجز المستثمرون العقاريون عن تسديد القروض التي تحصلوا عليها لتشييد العقارات بسبب انخفاض الطلب عليها مقابل حدوث طفرة في المعروض.

وبما أن النظام الاقتصادي العالمي الراهن يتميز بالتشابك والتداخل بفعل سرعة انتقال رؤوس الأموال، والصفة العالمية والعابرة للقارات للشركات المختلفة... تحولت إلى أزمة عالمية انتقلت مباشرة انعكاساتها السلبية لأسواق ودول الاتحاد الأوروبي، ومن ثمة لدول جنوب المتوسط، مما أدخل اقتصاديات هذه الدول منذ نهاية 2008 لغاية اليوم في أزمة تمثلت أهم مظاهرها في تراجع النمو الاقتصادي ليصل درجة النمو العكسي في

(1) بشارة خضر، أوروبا والمتوسط، من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس، تر: سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 23.

الاتحاد الأوروبي، مما أنتج أزمة عميقة رأى العديد من الباحثين أنها الأخطر منذ أزمة "الكساد العظيم" لسنة 1929.

وعليه، وبالنظر لهذا الوضع وأمام تواصل تبعات هذه الأزمة بشكل مستمر في دول أوروبية ومتوسطة عديدة، تساءل العديد من المتابعين لتطورات العلاقات الأوروبية-المتوسطية فيما إذا تأثرت العلاقات التعاونية بين الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط بفعل هذه الأزمة بالشكل الذي جعلها أكثر هشاشة وضعفا مما كانت عليه سابقا،

وبناء على هذا الطرح وتأسيسا عليه، نتساءل جدلا ونقول، فيم تتمثل أهم الآثار الاقتصادية السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على التعاون الأوروبي-المتوسطي؟

1. التعريف بالأزمة الاقتصادية العالمية

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعيشها العلاقات الدولية في الوضع الراهن، هي تلك الظاهرة التي تُعبّر عن حالة الركود الاقتصادي، الذي دخلت فيه معظم الدول والمؤسسات النقدية، المالية والصناعية الدولية، نتيجة الانهيار المالي، الذي حدث في البنوك والأسواق المالية والذي رافقه تراجع حاد في النمو الاقتصادي العام نتيجة تدهور القدرة المصرفية على إسناد العمليات الاستثمارية في الاقتصاد الكلي، وما رافق ذلك من تراجع للاستهلاك وتصاعد لأعداد العاطلين عن العمل، والأزمة الاقتصادية العالمية تعد بمثابة مرحلة متطورة لأزمة عقارية (أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة)، ثم مالية بالأساس².

(2) MOTTAI Sandra, «La mondialisation de la crise», *Alternatives économiques*, N°284, décembre 2009, p14.

2. انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية في المنطقة الأوروبية-المتوسطية:

لقد لعبت العولمة المالية والاقتصادية وكذا عوامل الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول دورا في سرعة تحرك وانتشار الأزمة الاقتصادية العالمية هذه، وصولا حتى بلدان ضفتي البحر الأبيض المتوسط، حيث أثرت هذه الأزمة على كل بلدان الضفتين رغم أن درجة هذا التأثير كان متباينا من ضفة لأخرى، إذ أن الاتحاد الأوروبي تأثر أولا بها منذ منتصف سنة 2007، بعدها انتقلت للقطاع الاقتصادي العيني عام 2008 لتتحول لأزمة اقتصادية بعد عجز القطاع المالي الأوروبي من بنوك ومؤسسات مالية مختلفة على تمويل مشاريع الاستثمار في بلدان الاتحاد الأوروبي، مما أدخل اقتصاديات هذه الأخيرة في مرحلة ركود عميقة³ لا تزال قائمة في العديد من البلدان الأوروبية على غرار اليونان، البرتغال، إسبانيا وغيرها، وهو الأمر كذلك الذي ساهم في تحول الأزمة الاقتصادية العالمية في أوروبا في الوقت الراهن لأزمة ديون سيادية.

أما بلدان جنوب المتوسط، فقد انتشرت فيها الأزمة انطلاقا من الفصل الرابع من العام 2008، وهو الانتشار الذي نتج عن مجموعة من القنوات الاقتصادية التي نقلت الأزمة من الاتحاد الأوروبي إليها، بفعل خضوع دول جنوب المتوسط اقتصاديا للاتحاد الأوروبي عبر تراجع الاستثمارات الأوروبية في دول جنوب المتوسط، تراجع تحويلات المهاجرين الجنوب

(3) DE SCHOUTHEETE Philippe, «La crise et La Gouvernance Européenne», POLITIQUE ETRANGERE, N°01, janvier 2009, p35.

متوسطين العاملين في دول الاتحاد الأوروبي، تراجع أسعار النفط العالمية وغيرها، مما نقل الأزمة لدول جنوب المتوسط⁴.

وعليه، وبناء على جميع ما سبق، نستنتج أنّ دول جنوب المتوسط، وعلى الرغم من تباين أنظمتها الاقتصادية، وعلى الرغم من غياب الاندماج والتكامل بينها، إلا أنها جميعها تتشارك في مجموعة من العوامل الخارجية التي ساهمت في انتشار الأزمة الاقتصادية فيها، هذه العوامل التي تؤكد، مرة أخرى، أنّ انتشار الأزمة في هذه الأقطار لا يرجع لمتنوع اقتصادياتها بمستوى عال من القوة والتأثير على الصعيد الاقتصادي العالمي، ولا يرجع لاندماج وانصهار غالبية هذه الاقتصاديات في النظام المالي والاقتصادي الدولي، بقدر ما يرجع لعامل التبعية المَرَضية (Pathologique Dépendance La) لهذه الاقتصاديات اتجاه الاقتصاد الأوروبي⁵.

(4) Karim DJOUDI, «La Crise Financière internationale et ses implications sur l'économie nationale», Revue de L'Ecole Supérieure de Guerre, N°03, juin2010, pp. 49-50.

Idem. (5)

3. الانعكاسات الاقتصادية للأزمة على التعاون الأوروبي – المتوسطي:

ومن أبرزها على الإطلاق:

تراجع المساعدات المالية الأوروبية لدول جنوب المتوسط:

عند اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية وانتشارها عالميا، تعهّد رؤساء دول وحكومات البلدان الغربية الأكثر تصنيعا (الولايات المتحدة الأمريكية، دول الاتحاد الأوروبي، كندا، ...) بتقديم مساعدات مالية معتبرة لدول القارة الإفريقية بما فيها دول أفريقيا الشمالية التي تتصدر بعض دولها (كموريتانيا مثلا، ..) مراتب عالمية متقدمة في ميدان الفقر وضعف المستوى المعيشي، كاحتلال هذه الأخيرة للمرتبة 137 عالميا سنتي 2008 و 2009 في مؤشر التنمية البشرية (IDH)، بالإضافة للمرتبة 126 و 112 بالنسبة للمغرب الأقصى ومصر على التوالي وذلك من إجمالي ال 177 دولة التي شملها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) في دراسته لمؤشر التنمية البشرية عبر العالم⁶، غير أنّ هذه الدول الغربية (بما فيها دول الاتحاد الأوروبي) قد قامت- بدلا من توجيه هذه المساعدات المالية للدول الإفريقية (بما فيها دول شمال أفريقيا المتوسطية)- بتوجيهها لإنقاذ المصارف والمؤسسات المالية ثم الاقتصادية التي كانت من بين المتسببين المباشرين في ظهور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي وصلت لمعظم الدول النامية التي كانت أزمتها الغذائية والتنمية قبل الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة أصلا عائقا أمام تطوّر وتقدّم هذه الدول⁷.

(6) A. Zakia, «Des Aides financières promises a l'Afrique non encore concrétisées : Le jeu trouble de vieux continent», L'ACTUEL INTERNATIONAL, N°123, Janvier 2011, p. 56.

(7) A. Zakia. Op. Cit, p 56

وهكذا قامت دول الاتحاد الأوروبي بإتفاق ما يفوق عن 150 مليار يورو سنتي 2008 و2009 فقط لمساعدة البنوك الأوروبية على التخلص من المشاكل المالية التي وقعت فيها بعد الأزمة المالية ثم الاقتصادية العالمية، كالبنك الألماني "كوميرز بنك"(Commerz Bank)، والبلجيكي "نكسيا"(Nexia)، وهو مبلغ يفوق بكثير الغلاف المالي الأوروبي المخصص لمساعدة دول القارة الأفريقية (بما فيها الدول الأفريقية المتوسطة) سنة 2009.

فعلى الرغم هنا من اعتراف المفوضية الأوروبية بحاجة القارة الأفريقية لما يفوق 9.67 مليار يورو على شكل قروض ومساعدات مالية للاستثمار في القطاع الصحي فقط، نجد أنّ الاتحاد الأوروبي لا يلعب الدور المالي الضروري لمساعدة الدول الأفريقية في مواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية التي توسعت وتعمّقت مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي لم يكن لهذه الدول أي دور في حدوثها، وهذا ما اعترف به حتى بعض كبار رجال الأعمال عبر العالم على غرار ، رجل الأعمال الأمريكي "جورج سوروس" عندما قال: «إنّ هذه الأزمة تختلف عن جميع الأزمات الأخرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لأنها ظهرت في المركز ومست المحيط»⁸.

وهكذا، أتت قمة مجموعة الثمانية للدول الصناعية (G8)، والتي تتكون غالبيتها من دول الاتحاد الأوروبي والمنعقدة بمدينة "لاكويلا"(Laquila) الإيطالية في شهر أوت 2009، وهو التوقيت الذي عرفت فيه الأزمة الاقتصادية العالمية ذروتها في أوروبا، أتت لتكشف

(8) N.N, «Obama arrache a laquila un accord sur les pays pauvres», L'A - TUEL INTERNATIONAL, N°106, Avril 2009, p52.

درجة إضرار الأزمة الاقتصادية بالتعاون الأوروبي - الأفريقي بشكل عام والجنوب متوسطي بشكل خاص فيما يتعلق بالمساعدات المالية، فعقب هذه القمة قام ممثل المفوضية الأوروبية في الاجتماع بالقول: «إنّ الرئيس الأمريكي مارس على الأوروبيين ضغطاً هائلاً من أجل زيادة مساعداتنا المالية لجيراننا الأفارقة... غير أنه في هذا الطرف الاقتصادي الاستثنائي الذي تمرّ به دول مجموعة الثمانية، فإنّ الاتحاد الأوروبي متخوّف من فكرة أنّ 20 % من الأموال الأوروبية الموجهة للدول الأفريقية تضيع في الفساد المالي والإداري»⁹، وهكذا فإذا ربطنا هذا الموقف مع الوضعية الاقتصادية الأوروبية التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية العالمية، فإننا نفهم أنّ تردد الاتحاد الأوروبي في زيادة مساعداته المالية للدول الأفريقية) بما فيها دول أفريقيا المتوسطية (لا ترتبط بقضية الفساد وسوء استغلال تلك المساعدات من طرف البعض من هذه الدول، بقدر ما يرتبط الأمر بانعكاسات الأزمة الاقتصادية، والدليل على ذلك أنه في سنة 2005 مثلاً تجاوزت هذه المساعدات الأوروبية والغربية لأفريقيا سقف 50 مليار دولار أمريكي، غير أنه وفي سنة 2009 تراجع هذا المبلغ لما لا يتجاوز 20 مليار دولار وهو الغلاف الذي لم تشارك فيه فرنسا سوى بـ 02 مليار دولار أمريكي¹⁰، رغم أنها كثيراً ما تدعي ميولاتها التعاونية نحو حوض المتوسط وأفريقيا.

وتأسيساً على هذا يتضح لنا، إذن، ما لهذه الأزمة من دور سلبي في تقويض التعاون المالي الأوروبي - المتوسطي والأفريقي عموماً، باعتبار أنّ الاتحاد الأوروبي وبسبب الضغوطات المالية والاقتصادية التي انجرت

(9) A. Zakia, op.cit, p57.

(10) Ibid, p58.

عن الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة (الركود الاقتصادي بما يفوق 02-% سنة 2009 فقط، ملايين البطالة...)، جعلت دوله تفضل توجيه مواردها المالية في معظمها لتغذية الخطط الاقتصادية التي تبنتها لتجاوز الأزمة الاقتصادية، حيث نجد أنّ "المخطط الأوروبي للإقلاع الاقتصادي" المعتمد أوروبا بين نوفمبر 2008 ونهاية 2009 قد كلف وحده الاتحاد ما يفوق 200 مليار يورو، ناهيك عن المخططات الأخرى اللاحقة به¹¹.

وهكذا، ففي الوقت الذي تنادي فيه كل مبادرات "الشراكة" و"التعاون" القائمة بين صفتي المتوسط على غرار مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية (مسار برشلونة 1995)، أو مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط (2008) بجعل التعاون المالي بين الصفتين أحد الأعمدة الأساسية لهذا التعاون، مثل تنصيب البيان الختامي "المؤتمر باريس من أجل المتوسط" المنشئ للاتحاد من أجل المتوسط يوم 13 جويلية 2008 على أنّ «عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط ترمي لتوفير المساعدة للكيانات الموجودة في البلدان الشريكة التي تقدم الدعم للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم عبر تقييم حاجاتها وتوفير الموارد الضرورية لهذه الكيانات على شكل معونة تقنية وأدوات مالية»¹²، نجد أنّ الاتحاد الأوروبي مؤسسات ودولا يتنكر ويتهرّب من التزاماته المالية اتجاه دول جنوب المتوسط، والتي اعترف بشرعيتها من خلال النصوص والاتفاقيات الموقعة بينه وبين دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وهذا ما يجعلنا نقول أنّ هذه الأزمة ساهمت

(11) N.N, Op.Cit, p51.

(12) الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط، باريس في 13 جويلية 2008، 17/07/2008، 2008UU،

<http://www.arab-diplomacie.gou.fr/article.php3?id-article=1983>, p10.

في جانب هام منها في جعل الاتحاد الأوروبي يتصل من واجباته المالية اتجاه جيرانه الجنوب متوسطيين، وبهذا ضرب عرض الحائط بروح ومضمون مختلف مبادرات ومشاريع "الشراكة" التي تربطه بدول جنوب المتوسط، بحيث قد يكون لهذه المساعدات- لو تمت بالمستوى والشكل المطلوب- دور حاسم في المساهمة في بناء منطقة أوروبية - متوسطة للرخاء و الازدهار الاقتصادي و التي ما فتئ الطرف الأوروبي يكرّرها ويلجّ على ضرورة خلقها مع دول جنوب المتوسط عبر المرافقة المالية الأوروبية لهذه الدول.

توتر العلاقات التجارية بين صفتي المتوسط:

بعد أكثر من عشرية من الزمن والتي سجّل عبرها النمو الاقتصادي العالمي ارتفاعا مستمرا يُقدّر سنويا بحوالي 07 % تراجع هذا الأخير، بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة لأقل من 0.5 % في جانفي 2009 حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي (FMI). وبالتالي، إذا عرفنا النسبة الهامة التي يمثلها الاقتصاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي ككل والذي انهار نموه (الاقتصاد الأوروبي) بدوره ليدخل في ركود بلغت نسبته حوالي -4.4 % سنة 2009 و-0.1 % سنة 2010 حسب البنك المركزي الأوروبي (BCE)، سنجد أنّ هذا الواقع ستكون له انعكاسات سلبية على التعاون التجاري الأوروبي مع دول جنوب المتوسط التي تصل نسبة مبادلاتها مع الاتحاد الأوروبي حوالي 80 %.¹³

(13) Banque de France, « De la crise financière a la crise économique », Doc - ments et Débats, N°03, Janvier 2010, p29.

فبفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، تقلّصت الاستثمارات الاقتصادية داخل دول الاتحاد الأوروبي ذاته بسبب تعطل عملية الإقراض البنكي للمستثمرين من جهة، وبسبب تراجع الاستهلاك الأوروبي العام للسلع والمنتجات الاقتصادية بفعل تقلّص فرص الشغل وتكشف المواطنين، وهو الأمر الذي قاد لتراجع التجارة الخارجية الأوروبية بما فيها وارداتها من بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط، فبعد ركود النمو الاقتصادي في أوروبا، تراجع الطلب الأوروبي على السلع والمنتجات الطاقوية، الزراعية والصناعية الجنوب متوسطية، مما أدى لانخفاض أسعارها بالشكل الذي أثر سلباً على النمو الاقتصادي في بلدان جنوب المتوسط ليصل لنحو 2.3 % سنة 2009 و3.9% سنة 2010، بعد أن كان يصل لحوالي 5% سنة 2008، وهكذا أدى تقلّص الواردات الأوروبية من دول جنوب المتوسط لتراجع الصادرات الخارجية لهذه الأخيرة نحو بلدان الضفة الشمالية للمتوسط بحوالي -19.6% سنة 2009 وحدها، وهو ما يعني خسارة هذه الدول لما يفوق 71 مليار يورو في تجارتها مع الاتحاد الأوروبي¹⁴. فإذا تعمقنا قليلاً بهذا الخصوص وركزنا على بعض الدول الجنوب متوسطية بعينها، سنجد مثلاً أنّ تونس التي يميّز اقتصادها بالانفتاح على الاتحاد الأوروبي (خاصة بعد دخول اتفاق التجارة الحرة الذي يربطها مع هذا الأخير مرحلة التحرير الكلي منذ جانفي 2008، ليقفز معدّل التجارة الخارجية التونسية مع الاتحاد الأوروبي لحوالي 77 % من إجمالي المبادلات التجارية الخارجية مع الاتحاد الأوروبي) قد أثرت عليها الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة و أدت لتراجع الصادرات التونسية

(14) BOUZIDI Abdeldjellil, L'Impact de la crise sur les pays tiers méditerranéens ,04/12/2009, <http://www.ipemed.coop/img/pdf/ipemed-petitdej4dec09-a-bouzidi.pdf>] p06.

للاتحاد الأوروبي سنة 2009 بحوالي - 25.4% مقارنة مع 2008 وهو ما يعني تراجعاً لإيراداتٍ خارجيةٍ تونسيةٍ تصل إلى 05.3 مليار يورو. ويعدّ هنا قطاع النسيج والمنتجات الملبسية، أكثر القطاعات تضرراً من الأزمة الاقتصادية العالمية، بتراجع الصادرات التونسية منه نحو الضفة الشمالية للمتوسط بنحو -16.5% سنة 2009.

أما بخصوص المغرب الأقصى، فيمثل الاتحاد الأوروبي بالنسبة له أول شريك تجاري، بحيث قدرت بعض الإحصائيات أنّه في سنة 2007 مثلاً صدرّ المغرب الأقصى حوالي 65 % من صادراته الخارجية للاتحاد الأوروبي، مقابل واردات وصلت لمستوى 53 %¹⁵، مما جعل صندوق النقد الدولي يتوقع تراجع التجارة الخارجية المغربية مع الاتحاد الأوروبي بحوالي -22 % على الأقل في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية¹⁶.

أما بالرجوع للعلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والتي تمخضت عن الأزمة الاقتصادية العالمية، فنجد أنّ غالبية الباحثين بهذا الخصوص يصفونها بالاستثنائية، من خلال أنّ هذه الأزمة لم تؤثر فحسب على الناحية الكمية (السلعية) بين الطرفين، بل امتدّ هذا التأثير للدرجة التي جعلت الجزائر تبادر لتبني سياسة تجارية جديدة مع الاتحاد الأوروبي، جعلت هذا الأخير يفرز ردود أفعال رافضة للتوجهات التجارية الجديدة للجزائر معه، مما أدخل العلاقات التجارية بين الطرفين مرحلة من التوتر امتدت تأثيراتها لحد اليوم.

(15) Abdelatif KERZABI, Crise financière et son impact sur les écon - mies maghrébines, 09/02/2010, [<http://www.imf.org/external/pubs/fr/weo/2010/02/texta.pdf>].p07.

(16) Abdeldjellil BOUZIDI, op.cit, p06.

ففي الواقع، أخذت الدولة الجزائرية منذ نهاية الثمانينات، باعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي وعلى وجه الخصوص حيال الاتحاد الأوروبي الذي أبرمت معه اتفاقية "شراكة" ثنائية دخلت حيز التنفيذ سنة 2005، مما ساهم في جعل الجزائر تستورد أكثر من 50 % من وارداتها الخارجية من السوق الأوروبية، بالمقابل تصدّر له ما يقارب 40 % من صادراتها الخارجية حسب إحصائيات سنة 2007¹⁷ ، وهذا بفضل الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية من قبل الطرفين وهذا سعياً كذلك للوصول فيما بعد للإلغاء الكلي للتعريفات الجمركية، وبالتالي خلق منطقة للمبادلات التجارية الحرة حسب ما ينصّ عليه اتفاق الشراكة بين الطرفين.

غير أنّ هذا الأمر ساعد على انفجار النشاط التجاري الجزائري-الأوروبي بالشكل الذي أخذ مع الوقت يؤدي لتزايد عدد المستثمرين، الخواص الوطنيين منهم و الأجانب (خاصة الأوروبيين)، الذين بدؤوا في استغلال التسهيلات الاقتصادية والتجارية التي تمنحها الجزائر لهم من أجل خلق شركات "تصدير واستيراد" من وإلى السوق الأوروبية، حتى وصل عدد المستثمرين الخواص المسجلين في الجزائر في ميدان الاستيراد من الاتحاد الأوروبي سنة 2009 حوالي 31337 مستورد، منهم 2029 أجنبي (حسب وزارة التجارة الجزائرية استوردوا من أوروبا 31 مليار دولار أمريكي سنة 2008 ،أي ما يُمثل 79 % من الواردات الإجمالية للجزائر ، والباقي يعود للقطاع العمومي¹⁸.

(17) الهاشمي جعبوب ،«التحولات الاقتصادية التي عرفتھا الجزائر وتأثيرات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة»، مجلة المدرسة العليا الحربية، عدد 03، جوان 2010 . ص84.

(18) مرجع سابق، ص85.

هذا الواقع أدى لفقدان الجزائر لسيطرتها على وارداتها الخارجية خاصة تلك الآتية من الاتحاد الأوروبي، ففي ظرف ثلاث سنوات فقط (من 2005 إلى 2008) أخذت الواردات الجزائرية في الارتفاع بنسبة 20 % سنويا، لتصل لأكثر من 40 مليار دولار أمريكي سنة 2008 وكان من المتوقع وصولها لأكثر من 50 مليار دولار أمريكي في آفاق 2013 على الأكثر، حيث أنه كلما صدرت الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي 01 يورو، فإنّ هذا الأخير يصدر لها ما قيمته 20 يورو بالمقابل. أما بخصوص طبيعة الصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي، فتتكون في معظمها من المحروقات (96 %)، مقابل ما لا يتجاوز 03 % إلى 04 % (من 800 مليون إلى 01 مليار دولار أمريكي) على شكل صادرات زراعية، صناعية ونصف مصنعة والتي لم تسلم بدورها من الحواجز الجمركية الأوروبية المشتركة¹⁹.

غير أنّ الإيرادات المالية الجزائرية من العملة الصعبة (والآتية من المحروقات)، والتي كانت تستخدمها لتغطية فاتورة وارداتها المرتفعة، فقد أخذت في تراجع كبير متأثرة بوضع الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة الاقتصادية العالمية، ما قاد بصورة مباشرة لتدهور أسعار المحروقات (خاصة النفط) في الأسواق العالمية بعد تراجع الاستهلاك العالمي له ليصل سعر برميل النفط الواحد في فيفري 2009 إلى 40 دولار أمريكي، بعد أن فاق 147 دولار في جويلية 2008، لتتراجع بهذا الإيرادات الجزائرية من النفط لحوالي 19.9 مليار دولار أمريكي بين

(19) BENSaid Sofiane, «Renégociation de L'accord D'association Avec L'UE», l'authontique, Quotidien National D'information, Alger, N°4474,12 juiellet2009, p04.

جويلية 2008 وديسمبر 2008 ، بعد أن كانت تفوق 40 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الماضية (تراجع بـ 50 %) ²⁰.

وأمام هذه المستجدات، أخذت الحكومة الجزائرية تستشعر خطر بقاء وضعها التجاري مع شركائها الأجانب عامة والاتحاد الأوروبي خاصة على ما هو عليه قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، خاصة إذا علمنا أن الشركات الخاصة (الوطنية منها والأجنبية) النشطة في ميدان التصدير والاستيراد في الجزائر تعتمد في نشاطها على الاقتراض من المؤسسات البنكية والمالية الجزائرية لتمويل وارداتها الآتية معظمها من السوق الأوروبية (حوالي 50 %)، مما جعل الجزائر تواجه ما نسبته 1.5 % من إيراداتها المالية من العملة الصعبة لتغذية قيمة وارداتها الخارجية. لقد كانت الجزائر تصرف سنويا قبل الأزمة الاقتصادية العالمية مبلغ 3.5 مليار يورو لاستيراد السيارات السياحية من أوروبا، وبالتالي فإنّ السماح بتواصل ارتفاع وارداتها الخارجية في الوقت الذي تتراجع فيه قيمة صادراتها الخارجية بفعل انهيار أسعار النفط قد يستنزف أكثر احتياطياتها من العملة الصعبة، وبفارق من عجز ميزانها التجاري مع الاتحاد الأوروبي. وهذا ما عبّر عنه حتى الوزير الأول الجزائري آنذاك "أحمد أويحيى" عندما قال أمام أعضاء مجلس الأمة الجزائري: «... إنّ فاتورة الواردات الجزائرية قد بلغت نسبة لا يمكن قبولها، فالجزائر تستورد أيّ شيء مما يستوجب علينا التحرك فورا لتقليصها...» ²¹.

(20) DJOUDI Karim, op.cit, p52.

(21) TLEMÇANI Salima, «L'état détourne des programmes D'investissements publics», LIBERTE, Quotidien National D'Information, Alger, N°5497,20 Décembre 2010, p. 03.

ومن هنا، أخذت الجزائر تتحرك على مختلف الأصعدة الاقتصادية، القانونية والإدارية لتبني إجراءات جديدة رسمت معالم إستراتيجية تجارية جزائرية للتكيف مع الوضع الاقتصادي والتجاري العالمي الجديد الذي نتج عن الأزمة الاقتصادية العالمية، و من بين هذه الإجراءات الجديدة نذكر على سبيل المثال لا الحصر، المرسوم الرئاسي رقم 09-181 ليوم 12 ماي 2009 وكذا قانون المالية التكميلي لسنة 2009 (2009 LFC) والذي أتى في الشق المرتبط بالتجارة الخارجية للجزائر بالنص على ضرورة فتح الشركات الأجنبية المستوردة والنشطة في الجزائر لرأسمالها بنسبة 30 % لصالح المستثمرين الوطنيين، إضافة لإلغاء القروض الاستهلاكية التي ساهمت في تضخم الفاتورة الاستيرادية للجزائر من الاتحاد الأوروبي واستبدالها بآلية "القرض المستندي"(Crédit Documentaire)، إضافة لإجراءات جديدة تشدد شروط إنشاء شركات الاستيراد والتصدير. هذه الشروط التي جعلت المئات من هذه الشركات تتوقف و/أو تقلص نشاطاتها الاستيرادية منذ 31 ديسمبر 2009 بسبب عدم استيفائها للشروط التجارية الجزائرية الجديدة هذه²².

وكتائج أولية لهذه الإجراءات، أخذت الصادرات الأوروبية نحو السوق الجزائرية في التراجع سنة 2009 بما فيها الصادرات من فرنسا (-30% سنة 2009) التي تستورد منها الجزائر حوالي 17 % من إجمالي

(22) A. Zakia, «La préférence aux Investisseurs nationaux se confirme», L'A - TUEL INTERNATIONAL, N°106, Aout 2009, pp. 22-23.

وارداتها الخارجية، بما قيمته 05 مليارات يورو سنويا (والتي بفضلها تحقق فرنسا فائضا تجاريا إضافيا يفوق 01 مليار يورو سنويا)²³.

أمّا بشكل عام، فقد أصدرت مصالح الجمارك الوطنية الجزائرية تقريراً، نهاية سنة 2010، أفادت فيه أنّ الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي قد عرفت تقلصاً بفعل الإجراءات التجارية الجزائرية الجديدة (مثل قانون المالية التكميلي 2009،...)، حيث تراجعت هذه الواردات في الشهور الستة الأخيرة من سنة 2010 لتصل إلى 29.379 مليار دولار أمريكي، مقابل 30.270 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الفارطة، بما يعني انخفاضاً وصل إلى -2.94%، وكانت الواردات الجزائرية من السلع الاستهلاكية غير الغذائية هي الأكثر تراجعاً بنسبة -9.74%.

وأمام هذا الوضع الجديد الذي آلت إليه العلاقات التجارية الجزائرية – الأوروبية، أخذ الاتحاد الأوروبي يضغط على السلطات الجزائرية حتى قبل تبني قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وذلك بهدف إرغامها على التراجع عن هذه القرارات حيال الاتحاد الأوروبي منذ نهاية سنة 2008، حيث قامت بهذا الخصوص ممثلة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "كاترين أشتون" (Ashton Catherine)، يوم 02 جوان 2009 وذلك أربعة أيام فقط قبل انعقاد "مجلس الشراكة الأوروبية – الجزائرية" في بروكسيل ببعث رسالة إلى وزير التجارة الجزائري آنذاك "الهاشمي جعوب" أين عبرت له فيها عن رفض الاتحاد الأوروبي وعدم موافقته على جميع الإجراءات الاقتصاديةية والتجارية المتخذة حيال الشركات

(23) MAZOUZ Brahim, «Relations Algéro-française : Lorsque L'économie suit Le politique», EL DJADEL, N°13 ,Novembre2009,p. 13.

الخاصة الأوروبية العاملة في المجال التجاري بالجزائر (خاصة الإجراء المرتبط بضرورة فتح تلك الشركات لرؤوس أموالها بنسبة 30 % لصالح المستثمرين الوطنيين)، حيث قالت في هذه الرسالة: «... إنَّ هدفنا المشترك، كما تعلم حكومتكم، يتمثل في ترقية الشروط الملائمة لتطوير الاستثمارات في الجزائر من أجل تشجيع التنمية المستدامة هناك، غير أنَّ تعليمات وزيركم الأول لأيام 20، 21 و22 ديسمبر 2008، إضافة للإجراءات القانونية الأخرى المرتبطة بتنظيم التجارة الخارجية لبلادكم تتناقض مع هذا المقصد...»²⁴، وأضافت قائلة: «...إنَّ دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساتها الصناعية كلفوني بإبلاغكم عن قلقهم واستغرابهم من إجراءاتكم هذه...»²⁵.

وما زاد من توتر الوضع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي هو اتهام هذا الأخير الحكومة الجزائرية بعدم الالتزام ببنود ومواد اتفاق الشراكة الثنائية بين الطرفين، وهذا ما أقدمت عليه حتى سفيرة الاتحاد الأوروبي بالجزائر آنذاك " لورا بايزا" (Baeza Laura)، عندما قالت: «... إنَّ هذه الإجراءات من شأنها تقويض التعاون التجاري الأوروبي - الجزائري، لذلك أدعو الحكومة الجزائرية لإلغائها...»²⁶، ومن هنا أوصل الموقف الأوروبي الرافض للسياسة التجارية الجزائرية الجديدة، والتي أتت بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، لإصدار الجزائر، عن طريق وزير تجارتها، لموقف رافض لما كُيفه بتدخل أوروبي في الشؤون الداخلية للجزائر،

(24) OUZAYED Hayat, «Accord D'association avec L'Algérie : L'UE en d - saccord», L'ACTUEL INTERNATIONAL, N°106, Aout 2009, p47.

(25) OUZAYED Hayat, Op. Cit, p 48.

(26) Idem.

وهو ما عبّر عنه حينما قال في ردّه على رسالة ممثلة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي: «...، إنّ الجزائر دولة مستقلة وذات سيادة، وعليه تتخذ قراراتها الاقتصادية المتماشية مع مصالحها العليا بكل سيادية، ولا يحق لأيّ طرف التحجّج بأيّ اتفاق ليجده ذريعة ليملي علينا سياساتنا...»²⁷.

غير أنّ السؤال الواجب طرحه، في هذا الصدد، يتمثل فيما إذا كانت الإجراءات الاقتصادية والتجارية الجزائرية التي اتخذتها في محاولة منها التكيّف مع المعطيات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي فرضتها تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية متعارضة فعلا مع قواعد اتفاق الشراكة الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كما يدعي هذا الأخير؟

ومن ثمة، فإنّ الإجابة على هذا السؤال يتطلب منا استنطاق وتحليل مضامين بعض المواد المؤطرة للتعاون التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، في إطار اتفاق الشراكة الثنائية بين الطرفين. وهنا نجد مثلا أنّ المادة 56 من الاتفاقية تنصّ على: «واجب التنسيق بين التشريعات الجزائرية وتشريعات المجموعة الأوروبية بخصوص التعاون الاقتصادي بما فيها القضايا التجارية»²⁸، ومن هنا فإنّ التحليل الأولي لهذه المادة يعطي لنا الانطباع بأنّ الجزائر قد خرقت فعلا أحد أبرز بنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من خلال إقدامها وبصفة أحادية على سن تشريعات اقتصادية وتجارية تخص مباشرة تعاونها التجاري مع الاتحاد الأوروبي دون استشارة هذا الأخير أو التنسيق معه، ولكن من جانب آخر

Idem. (27)

(28) أمال يوسف، بحوث في علاقات التعاون الدولي، الجزائر: دار هومة، 2008، ص 68.

نجد أنّ هنالك مادة أخرى (المادة 47) تشير صراحة إلى أنّ: «التعاون الأوروبي- الجزائري يهدف لمساندة نشاط الجزائر بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية قابلة للاستمرار»²⁹ ، وبالتالي إذا قمنا بربط مضمون المادة 56 مع مضمون المادة 47، سنجد أنّ التعاون المقصود بين الطرفين هو ذلك التعاون الذي يعود على الجزائر بالتنمية وتطوير مؤهلاتها الاقتصادية المختلفة (اكتساب التكنولوجيا الصناعية، نقل الخبرات، تكثيف الاستثمارات المنتجة وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية التي تملك فيها الجزائر أفضلية نسبية...) بمعنى تعاون منتج لفرص النجاح الاقتصادي و خالق للثروة، وهو الأمر الذي جعل الجزائر في البداية تتحفّز لهذا التعاون وتقوم بسن قوانين وتبني إجراءات الانفتاح الاقتصادي الواسع اتجاه الاتحاد الأوروبي مانحة شركاته تسهيلات مالية(حرية نقل رؤوس الأموال لخارج الجزائر...) وقانونية (مثل بيع الشركات الوطنية للأجانب...) وتجارية (مثل تقليص الحواجز الجمركية على السلع الأوروبية...) ³⁰. غير أنّ التصرفات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي أبرزت أنه لم يبادر بدوره للوفاء بما تعهّد به في إطار اتفاق الشراكة مع الجزائر، ولا في إطار مبادرات التعاون الأخرى (مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية، سياسة الجوار الأوروبية، الاتحاد من أجل المتوسط...)، والدليل على ذلك أنه في الوقت الذي يشير فيه اتفاق الشراكة بينه وبين الجزائر لضرورة منح هذه الأخيرة امتيازات وتسهيلات لولوج سلعها الزراعية (التمور، الحمضيات...) للأسواق الأوروبية، نجد أنّ الاتحاد الأوروبي

مرجع سابق، ص 67 P (29)

(30) CHIKHAOU Arslan, «L'Algérie Dans L'ombre de la Récession Mondiale», MAGHREB/MACHREK, N°200, Été 2009, pp15 -16.

يفرض قيودا جمركية مختلفة لإعاقلة الصادرات الجزائرية بذريعة وجود قوانين زراعية أوروبية مشتركة تمنح الأولوية المطلقة للمنتجات الزراعية الأوروبية على نظيراتها الخارجية (السياسة الزراعية المشتركة)، وهنا تحديدا نجد أن الاتحاد الأوروبي هو المبادر الأول بخرق اتفاق الشراكة مع الجزائر حتى قبل الأزمة الاقتصادية العالمية وحتى قبل تبني الجزائر للقوانين الاقتصادية والتجارية التي رفضها الاتحاد الأوروبي بدعوى عدم تماشيها واتفاق الشراكة سابق الذكر، وذلك ما يظهر في أن القوانين الاقتصادية الأوروبية المشتركة التي تعطي الأولوية للسلع الأوروبية على السلع الأجنبية لم يتم استشارة الجزائر بشأنها قبل تبنيها أوروبيا عملا بالمادة 56 سابقة الذكر، ناهيك عن المادة 47 التي تؤكد مرافقة أوروبا للجزائر اقتصاديا وتكنولوجيا في طريق تحديث وتطوير اقتصاد هذه الأخيرة، إذ بدلا من ذلك راح الاتحاد الأوروبي يستغل هذا الاتفاق لجعل من الجزائر سوقا لتصريف منتجاته على حساب الإنتاج الوطني الجزائري الذي يعاني أصلا من الضعف والهشاشة، ومن هنا يظهر إذن الطرف السابق لخرق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حتى قبل الأزمة الاقتصادية العالمية. بل نجد أنه بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، واصل الاتحاد الأوروبي مسلسل التنكّر لالتزاماته القانونية والاقتصادية اتجاه "شركائه" الجنوب متوسطيين بما فيهم الجزائر، وذلك عندما قررت السلطات الأوروبية استحداث نظام مراقبة جديد على وارداتها الخارجية سمي بنظام "مراقبة الواردات" (ICS)، والذي دخل حيز التنفيذ منذ الفاتح جانفي 2011 والذي يفرض على صادرات الأجانب للسوق الأوروبية إجراءات قانونية وإدارية تتجاوز 31 إجراء للسماح بمرور السلع الأجنبية لأسواقها (مثل ضرورة إخطار المصدّر السلطات الجمركية الأوروبية

بطبيعة وحجم السلع والمنتجات التي سيصدرها لأوروبا عن طريق وسائل إلكترونية معقدة وذلك قبل 04 ساعات من وصول تلك السلعة للحدود الأوروبية،...³¹.

ومن هنا، فإنّ جميع المؤشرات تشير بشكل واضح إلى أنّ الاتحاد الأوروبي كان السبّاق لخرق اتفاقيات الشراكة التي تربطه مع دول جنوب المتوسط، بما فيها الجزائر، قبل الأزمة الاقتصادية العالمية وبعدها. وبالتالي، فإنه من الناحية القانونية والاقتصادية والسياسية، فإنّ تصرف الجزائر بدورها لوقاية اقتصادها وتوازنها المالية بمناسبة الأزمة الاقتصادية العالمية جاء متناسقا حتى مع القانون الدولي نفسه الذي يتيح للجزائر العمل بمبدأ "المعاملة بالمثل" (Réciprocité de Principe) عندما لا يلتزم أحد أطراف العقد (الاتفاق) بالتزاماته حيال الطرف الآخر، مثل الحالة الجزائرية-الأوروبية.

في إطار آخر، لم تتوقف الجزائر في عملية إعادة رسم علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي عند هذا المستوى، بل ذهبت لحد مطالبة هذا الأخير بصفة رسمية بعزمها إعادة التفاوض معه (مع الاتحاد الأوروبي) بخصوص اتفاق الشراكة الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، بسبب اعتقاد الجزائر أنه لا يخدم المصالح الاقتصادية للجزائر. إذ أنه بعد مرور 05 سنوات من دخوله حيّز التنفيذ (بداية 01 سبتمبر 2005)، أخذ الطرف الجزائري يقدر تقييماً سلبية للنتائج التي حققتها الجزائر من ورائه، وهو ما عبّر عنه مختلف المسؤولين الجزائريين، على غرار وزير التجارة

(31) EL HACHEMI M., «Le contrôle Européen ICS et son Impact sur les exportations : L'Algérie à la trame», L'ACTUEL INTERNATIONAL, N°123, Janvier 2011, p48.

الجزائري في هذه الفترة "مصطفى بن بادة"، عندما قال بهذا الخصوص أمام أعضاء مجلس الأمة الجزائري في ديسمبر 2010: «...إنّ الجزائر لم تستفد من هذا الاتفاق وذلك لأنّ المناخ الراهن، سواء على المستوى المؤسسيّ أو على مستوى الشركات الجزائرية، لا يسمح بذلك...»³².

فالجزائر عند تطبيقها للاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، قامت في إطار تطبيق الإجراءات القاضية بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على السلع الأوروبية بإعفاء حوالي 80% من هذه السلع الأوروبية، بحيث أنّ 200 منتج يستفيد من إعفاءات تصل إلى 15%، وبالتالي فإنّ الجزائر قد مرّت مباشرة للمستوى الثاني من الإعفاءات من أصل ثلاثة مستويات (0.5%، 15% ثم 30%)³³، وهو الأمر الذي سمح للاتحاد الأوروبي بتصدير ما قيمته 20 مليار دولار للجزائر سنة 2008 مستفيدا من هذه التسهيلات، وهو الأمر نفسه الذي تسبب بخسائر مالية للجزائر وصلت إلى 2.5 مليار دولار سنويا منذ 2005 لغاية 2008 كانت تحصّلها الجمارك الجزائرية من الضرائب الجمركية على السلع الأوروبية، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أشارت وزارة التجارة الجزائرية أنه في حالة بقاء الوضع على هذه الشاكلة ستصل هذه الخسائر لحوالي 08 مليارات دولار سنة 2017 على الأكثر.³⁴

(32) BERKOUK Safia, «Révision de L'accord D'association ALGERIE-UE», EL WATAN ECONOMIE Hebdomadaire National Information, Alger, N°233, 1^{er} Per, Au 07 Mars 2010, p03.

(33) Ibid, p04.

(34) RABHI Meziane, «Alger Plaide pour des Réaménagements urgents», LIBERTE, Quotidien National D'information, Alger, N°5517, 20 Octobre 2010, p03.

غير أنّ ما عَجّل في تحرك الجزائر لمطالبة الاتحاد الأوروبي بضرورة إعادة النظر في اتفاق الشراكة معه يتمثل في تلك النتائج المالية التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية العالمية على الجزائر، فبعد انهيار أسعار النفط العالمية انطلاقاً من نهاية سنة 2008 وجدت الجزائر نفسها تخسر حوالي -50% من إيراداتها المالية الخارجية في ظرف سنة فقط، وبالتالي باتت الجزائر في هذه الحالة غير قادرة على تحمّل المزيد من الضغط المالي الذي تفرضه عليها وارداتها من الاتحاد الأوروبي التي ما فتئت في الارتفاع منذ 2005 مستفيدة من اتفاق الشراكة مع الجزائر بتسهيلات مختلفة³⁵، ومن هنا أخذت سلبيات هذا الاتفاق في البروز أكثر بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عندما واجهت الجزائر مأزقاً يتمثل في كيفية تمويل وارداتها المرتفعة باستمرار بسبب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جانب منه في الوقت الذي تضاعفت فيها إيراداتها المالية من العملة الصعبة بسبب انهيار أسعار النفط الناتج من عن الأزمة الاقتصادية العالمية.

ومن هنا رأت الجزائر، إذن، بعد الانعكاسات المالية للأزمة الاقتصادية العالمية عليها (حتى لو أنّ أسعار النفط أخذت في الارتفاع بعد سنة 2009 لتعود لمستويات معقولة)، أنه في وضع اقتصادي دولي يتميّز بالتقلبات الاقتصادية والسياسية والأمنية الدائمة التي تجعل احتمال بروز أزمات اقتصادية وأمنية مستقبلية أمراً قائماً على الدوام، يستوجب عليها إتباع إستراتيجية تجارية واقتصادية جديدة لمواجهة تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتجنب تكرار نفس الأخطاء في حالة ظهور أخطار اقتصادية أو أمنية إقليمية أو عالمية مستقبلية. ومن هنا بادرت الجزائر بطلب إعادة التفاوض حول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كجزء من

(35) Idem.

إستراتيجيتها الاقتصادية والتجارية الجديدة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، والدليل على ذلك نجده في التصريح الذي أدلت به "اللجنة الجزائرية" المكلفة ببدء عملية إعادة التفاوض بخصوص هذه الاتفاقية عندما قالت في سبتمبر 2010 في مقر المفوضية الأوروبية ببروكسيل: «... في إطار الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، فإنّ جميع حكومات العالم تتحرك لإيجاد السبل الكفيلة بحماية اقتصادياتها، ولا مجال للجزائر سوى الذهاب في هذا الاتجاه...»³⁶.

وهكذا قامت الجزائر يوم 13 ديسمبر 2010، بطرح التصورات الجديدة التي رأت أنه يجب أن يحويها مستقبلا اتفاق الشراكة الذي يربطها مع الاتحاد الأوروبي في أحد اللقاءات الذي جمع ممثلي وزارة التجارة الجزائرية مع ممثلي الاتحاد الأوروبي في الجزائر ومنها:³⁷

- تأجيل عملية إطلاق منطقة التبادل التجاري الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لآفاق 2020، وذلك من أجل تمكين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من تحضير نفسها أكثر للمنافسة التي فرضتها عليها المؤسسات الاقتصادية الأوروبية.

- إعادة النظر في نظام التعريفات الجمركية الذي تطبقه الجزائر على حوالي 1700 منتج أوروبي، منهم 36 منتجا زراعيا، وهذا من خلال إعادة العمل بتلك الحواجز بهدف تخفيض قيمة الواردات الجزائرية من

(36) MIDJEK Fella, «Révision de L'Accord D'Association Avec L'UE : L'Algérie Face au Déséquilibre de ses échanges», EL WATAN ECONOMIE, Hebdomadaire National Information, Alger, N°268, Du 20 Au 26 Decembre 2010, p02.

(37) Ibid, p03.

أوروبا، وكذا من أجل تقليص الخسائر المالية الجمركية الناتجة عن الإعفاءات الجمركية على المنتجات الأوروبية.

- إعادة النظر في القواعد التجارية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي على الصادرات الزراعية الجزائرية المتجهة إليه، من خلال تعديل فصول السنة التي تستفيد منها المنتجات الزراعية الجزائرية من مزايا الولوج للأسواق الأوروبية دون حواجز، وسبب هذا المطلب يتمثل في أنّ الاتحاد الأوروبي تعمّد إلزام الجزائر بتصدير البعض من منتجاتها الزراعية التي تملك فيها أفضلية نسبية والمنتجة في نفس الوقت من قبل بعض البلدان الأوروبية المتوسطة مثل إيطاليا، إسبانيا، البرتغال وفرنسا (كزيت الزيتون، الحمضيات، البطاطا...) في غير الفصول الطبيعية التي تنتج فيها، وذلك لتمكين المنتج الأوروبي من البيع على حساب المنتج الزراعي الجزائري.

انحصار الدور الاقتصادي الأوروبي في حوض المتوسط لصالح فواعل دولية أخرى

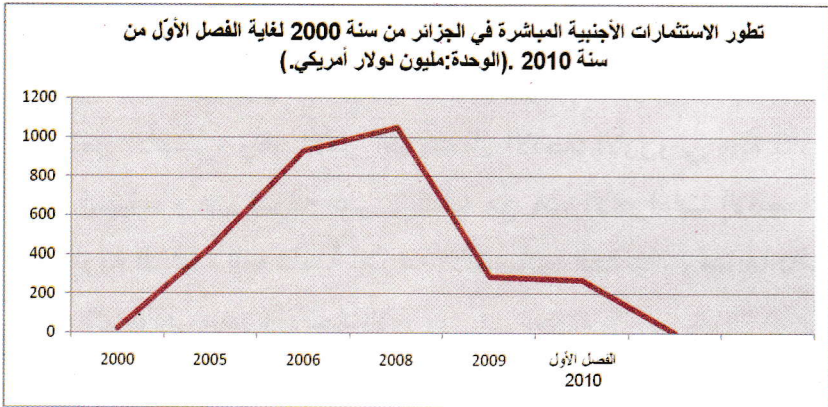
إنّ الأزمة الاقتصادية العالمية بمخلفاتها الاقتصادية والاجتماعية على الاتحاد الأوروبي قد أدت لتراجع المكانة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو الدور الذي كان أصلاً قبل الأزمة الاقتصادية العالمية يحتاج لفعالية أكبر خاصة في ميدان الاستثمارات الأجنبية، انتقال الأشخاص بين الضفتين وغيره، مما ترك فراغاً اقتصادياً أخذت العديد من الفواعل الاقتصادية الدولية الأخرى تحاول ملأه على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، كندا والصين وغيرها.

ففي ميدان الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية في بلدان جنوب المتوسط، فعلى الرغم من أنها لا تتجاوز حتى قبل الأزمة الاقتصادية العالمية معدل 03 % من مجموع الاستثمارات الأوروبية في العالم، بحيث أنه كلما استثمر الاتحاد الأوروبي 03 يورو في دول جنوب المتوسط فإنه يستثمر بالمقابل 30 يورو في دول شرق أوروبا غير الأعضاء في الاتحاد، إلا أن هذا لا يعني أن دول جنوب المتوسط لا تعتمد على رؤوس الأموال الأوروبية في نموها الاقتصادي وذلك ما يظهر من خلال أن الاستثمارات الأوروبية فيها تمثل 41 % من إجمالي الاستثمارات العالمية في دول الضفة الجنوبية للمتوسط³⁸.

غير أنه ومع انطلاق الأزمة الاقتصادية العالمية، سجلت معظم دول جنوب المتوسط تراجعا حادا للاستثمارات الأوروبية لتصل لنحو - 31 % سنة 2009 مع تحسن طفيف سنتي 2010 و 2011 دون أن تعود نسبة الاستثمارات لنفس المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب تواصل تأثيرات الأزمة في أوروبا، لينحصر بذلك عدد المشاريع الاستثمارية الأوروبية في دول الضفة الجنوبية للمتوسط من 774 مشروعاً سنة 2007، إلى 738 مشروعاً سنة 2008 وإلى نحو 519 مشروع فقط سنة 2009.

ففي المنطقة المغاربية مثلاً، تراجع عدد هذه الاستثمارات الأوروبية من 9.4 مليار يورو سنة 2007 إلى 7.55 مليار سنة 2009، لتسجل انهياراً وصل لحوالي - 23 % بالمقارنة مع سنة 2007، لتتصدر الجزائر المرتبة الأولى في هذا التراجع ضمن الدول الجنوب متوسطة من حيث

الاستثمارات الأوروبية في هذه الدول، إذ انتقلت حسب رئيس بعثة صندوق النقد الدولي "جوال توجاس بيرناتي" (BERNATÉ TOUJAS Joël) الذي زار الجزائر يوم 04 نوفمبر 2010 من 1.48 مليار دولار أمريكي سنة 2008 إلى 285 مليون دولار فقط سنة 2009، بما يعني تراجعاً بنحو -60% في ظرف سنة، لتعرف عودة طفيفة لا تتجاوز 05 % في الفصل الأول من سنة 2010 بنحو 271 مليون دولار³⁹ وهذا ما يعكسه المنحنى البياني الموالي:



Source : TOUJAS BERNATE Joël, Op. Cit, p02.

وعليه، إذا كان للوضع الاقتصادي الأوروبي المتمخض عن الأزمة الاقتصادية العالمية دور في تراجع استثماراته في معظم دول جنوب المتوسط، فإنّ هذا الأمر لا يمكن أن يبرر وحده ما حدث للاستثمارات الأوروبية في الجزائر بعد 2009، ببلوغها نسبة تراجع وصلت لنحو

(39) PP TOUJAS BERNATE Joël, «L'Algérie enregistre un net recul des IDE en 2009», UULIBERTE, Quotidien national D'information, Alger, N°5531, 06 Novembre 2010, p02.

-60% كما رأينا، وهو الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي يفسره بالإجراءات الاقتصادية والقانونية التي اتخذتها الجزائر في ميدان تنظيم الاستثمارات الأجنبية فيها بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وخاصة منها التعليلة الصادرة عن " الوزارة الأولى" في الجزائر يوم 21 ديسمبر 2008 بخصوص وضع ضريبة على تحويلات رؤوس الأموال الأجنبية من الجزائر لخارجها، إذ فرض اقتطاع 05 % عن كل مبلغ محوّل لخارج الجزائر يفوق 50 مليون دولار أمريكي⁴⁰ ، إضافة لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 في شقه المرتبط بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر والذي يتضمن قاعدة "49/ 51" التي تعني إجبار أي مستثمر أجنبي في الجزائر بإدخال شريك جزائري معه بنسبة 51 % لهذا الأخير و 49 % لصالح المستثمر الأجنبي، وهو الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي مرّة أخرى يبيد استياءه وعدم قدرته على التكيف مع هذه الإجراءات الاقتصادية الجزائرية الجديدة المصاحبة للأزمة الاقتصادية العالمية، وهذا ما يظهر من خلال موقف سفيرة الاتحاد الأوروبي في الجزائر "لورا بايزا" (La-Baeza ra) في مقابلة صحفية أجرتها مع يومية "البريتي" (LIBERTE) يوم 10 ماي 2010 عندما قالت: «اسمح لي بإبلاغكم عن الاستياء الكبير الذي ينتاب المستثمرين الأوروبيين بخصوص الإجراءات الاقتصادية الأخيرة فيما يخص الاستثمارات الأجنبية، ودعني أقول أنني شخصيا أنظر بعين من الشك لهذه الإجراءات، وأعتقد أنها تتعارض مع التزامات الجزائر في الميدان الاقتصادي... إن السوق الاستثمارية الجزائرية بهذا باتت من أصعب و أعقد الأسواق في العالم وعلى الحكومة الجزائرية أن

(40) PP IHSANE El Kadi, «Ouyahia veut Réduire Les importations par un concours d'obstacles»,UU EL WATAN ECONOMIEUU, Hebdomadaire National Information, Alger ,N°184,02 AU 08 Février 2009, p03.

تعي أنّ المستثمرين الأوروبيين لهم خيارات واسعة في التوجه للأسواق الاستثمارية الدولية الأخرى، وبالتالي فمن مصلحة الجزائر إعادة دراسة وتقييم هذه الإجراءات...»⁴¹.

ومن هنا يظهر لنا إذن، وجود قصور أوروبي في التعامل والتكيف مع الإجراءات القانونية والاقتصادية التي تبنتها بعض دول جنوب المتوسط في إطار الأزمة الاقتصادية العالمية و خاصة منها الجزائر، وعليه فبدلاً من أن يحاول الاتحاد الأوروبي التعامل بعقلانية مع هذا الوضع الجديد، أخذ يصعد ضغوطه اتجاه دول جنوب المتوسط والجزائر بهدف إرغامها على التنازل عن مواقفها القانونية والاقتصادية الجديدة في إطار الأزمة الاقتصادية العالمية، بل هنالك من يعتقد أنه حتى لو فرضنا أن مثل هذه الإجراءات تتناقض وتتعارض مع ولوج رؤوس الأموال الأوروبية لدول جنوب المتوسط، فنجد من الناحية الواقعية، أنّ هذه الاستثمارات كانت أصلاً ضعيفة وغير قابلة حتى للمقارنة مع ما تستثمره دول الاتحاد الأوروبي في بقية دول العالم غير الجنوب متوسطة، كما أنّ هذه الأخيرة بعد ما يقارب من عشرينين من دخولها في مسار "الشراكة" الأوروبية – المتوسطية، لم تستفد بالدرجة المطلوبة من أموال واستثمارات الاتحاد الأوروبي التي كانت من بين الأسباب الكبرى التي جعلتها تشارك في مثل هذه المبادرات علماً بأنه، و في سبيل زيادة استقطاب دول جنوب المتوسط لرؤوس الأموال الأوروبية بالنسبة التي تستقطبها بقية مناطق العالم الأخرى، عدّلت قوانينها ومنطلقاتها الاقتصادية، غير أنّ الاتحاد

(41) PP ALIM Abdelkrim, «L'ambassadrice de L'UE à propos du Marché Alg - rien : La crise Financière a rendu les investisseurs encore plus prudents», UULIBERTEUU, Quotidien National D'information, Alger, N°5069, 10 Mai 2009, p08.

الأوروبي، وبسبب نظرتة الأمنية البحتة التي يتبناها في علاقاته مع دول جنوب المتوسط، يتردد في بناء شراكة متوازنة مع هذه الدول تستجيب للحاجات الاقتصادية (التطور الصناعي والتكنولوجي...) والاجتماعي (تقليص البطالة ، القضاء على الفقر...) لدول جنوب المتوسط.

وهذا ما عبّر عنه حتى الوزير الأول الجزائري آنذاك "أحمد أويحيى" عندما قال في نوفمبر 2010 أمام أعضاء المجلس الشعبي الوطني الجزائري: «في الوقت الذي وفّرت فيه الجزائر مناخا استثماريا استثنائيا، راح بعض المستثمرين الأجانب يتجاهلون أنهم في دولة ذات سيادة، لها سلطة تحكمها، وظنوا أنهم باستطاعتهم تحقيق أقصى الأرباح بالتلاعب بقوانين الجمهورية... إنّ الجزائر بحاجة لاستثمارات أجنبية نوعية تتيح لها الاستفادة من المعرفة التكنولوجية، التسيير العصري للاقتصاد والمساهمة في فتح أسواق جديدة للإنتاج من خلال الشراكة الثنائية»⁴².

وما زاد من تراجع الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في دول جنوب المتوسط بعد الأزمة الاقتصادية العالمية هو تقلّص التحويلات المالية للمهاجرين الجنوب متوسطيين العاملين في البلدان الأوروبية، وهذا باستثناء "البنان" و"تونس" اللتين لم تتأثرا في هذا الجانب. فإذا علمنا أنّ ما نسبته 48 % من التحويلات المالية السنوية للعمال الأجانب في الاتحاد الأوروبي تتجه نحو بلدان جنوب المتوسط الذي تستقبل دوله 18 مليون مهاجر جنوب متوسطي (5.3 % من سكان الاتحاد الأوروبي)، فإنّ هذا يعني منطقيا أنّ تأثر الاتحاد الأوروبي بالأزمة الاقتصادية العالمية

(42) HADOUCH Hassan, «Les Trois Piliers De la doctrine Ouyahia», LIBERTE, Quotidien National D'information, Alger, N°5529, 03novembre2010, p13.

سيؤثر بدوره على دول جنوب المتوسط من خلال تقلص رؤوس الأموال التي يبعثها المهاجرون الجنوب متوسطيون العاملون في أوروبا، خاصة كون عمال جنوب المتوسط في أوروبا يعتبرون من أكثر ضحايا الأزمة الاقتصادية العالمية، إذ يمثلون أعلى النسب في صفوف المسرّحين من وظائفهم، وهذا باعتراف حتى كبار المسؤولين الأوروبيين، على غرار وزيرة الاقتصاد الفرنسية آنذاك والتي قالت: «عندما يتقلص النشاط الصناعي، فإن المؤسسات ستتخلى عن العمال المؤقتين، وهذا بدوره ستكون له نتائج وخيمة أولا على العمال الأجانب في فرنسا قبل نظرائهم الوطنيين»⁴³.

وهكذا، أخذت تحويلات المهاجرين المالية الآتية من أوروبا في التراجع انطلاقا من سنة 2008 بنحو -7.4%، وهو ما يعادل -2.49 مليار دولار سنة 2009، فقد تراجعت في المغرب الأقصى مثلا من حوالي 6.89 مليار دولار سنة 2008 إلى 6.27 مليار دولار سنة 2009، ومن 8.69 مليار دولار في مصر سنة 2008 إلى 7.15 مليار دولار سنة 2009 لتحتل هذه الدولة المرتبة الأولى بهذا الخصوص، ونتيجة لقوة تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الاتحاد الأوروبي فإن هذه الظاهرة أخذت في الاستمرار حتى سنتي 2010 و2011، وذلك أمام تعثر عملية رجوع النمو الاقتصادي للانطلاق من جديد في أوروبا، اعتماد دول أوروبية مختلفة خطط تقشف قاسية تقضي بتقليص مناصب الشغل، خفض الأجور ومنح التقاعد، تشديد شروط الهجرة الشرعية والضغط على المهاجرين

(43) Région Euro-Med : impact de la crise économique mondiale sur le dossier de l'immigration légale et illégale, 10/03/2010, <http://www.maghreb-news.net/news/index.php>, p02.

العرب والجنوب متوسطيين لمغادرة أوروبا والعودة لبلدانهم الأصلية (مثل سن إسبانيا منذ سنة 2009 لقانون يحفز العمال الأجانب على العودة لأوطانهم مقابل مكافأة مالية تدفع لهم عند المغادرة)، والدليل على ذلك أنّ تحويلات المهاجرين الجزائريين العاملين ببلدان الاتحاد الأوروبي ظلت تسجل تراجعا متناميا منذ 2009 حتى 2010، بانتقالها من 2.05 مليار دولار سنة 2009 إلى 2.03 مليار دولار سنة 2010.⁴⁴

وبالتالي نرى، إذن، ما للأزمة الاقتصادية العالمية من دور في تراجع المكانة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط الذي اعتبر على الدوام مجالا حيويا ومصليا خاصا بأوروبا، فهذه الأزمة الاقتصادية العالمية أضعفت كما رأينا القدرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي وجعلته يواجه مشاكل تنموية ومالية داخلية أخذ يتفرغ لها على حساب علاقاته مع بلدان حوض جنوب المتوسط، ناهيك عن عدم قدرة الاتحاد الأوروبي التكيف مع الوضع القانوني والاقتصادي الجديد الذي تبنته أهم دول جنوب المتوسط (خاصة منها الجزائر) بخصوص علاقاتها الاقتصادية الخارجية، ما ولد نوعا من التراخي الذي صاحب الفعل الاقتصادي الأوروبي حيال دول جنوب المتوسط، بالشكل الذي أدى لتوسّع الشرخ الذي يميز التعاون الاقتصادي بين الـضفتين قبل الأزمة أصلا. وكنتيجة لكل هذا، تولّد فراغ جيواقتصادي سارعت العديد من الدول الصناعية الكبرى منها والناشئة لمحاولة ملئه في إطار التنافس الاقتصادي الدولي الكبير على القدرات الاقتصادية لدول جنوب حوض المتوسط، من خلال السعي لاستغلال

(44) BERKOUK Safia, «Envois de Fonds des Emigrés en 2010 : Seulement 02 milliards de dollars pour L'Algérie», EL WATAN ECONOMIE, Hebdomadaire National D'Information, Alger, N°263, Du 15 Au 21 Décembre 2010, p12.

ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة التي زادت من هشاشة التعاون الأوروبي-المتوسطي من أجل إعادة رسم خريطة المصالح الدولية في حوض المتوسط، وهذا ما يظهر عبر تلك التحركات والاقتراحات المختلفة (زيارات رسمية، إبرام مشاريع اقتصادية كبرى، اقتراح مبادرات تعاون وشراكة...) التي أتت كلّها في خضمّ الأزمة الاقتصادية العالمية و منها نذكر:

- التقارب الروسي مع بلدان جنوب المتوسط.
- مبادرة الشراكة الأمريكية-الشمال أفريقية للفرص الاقتصادية (N-PEO).
- اقتراح كندا للإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل التجاري الحر مع دول جنوب المتوسط.

خاتمة:

من خلال جميع ما سبق، نستنتج أنّ المنطقة الأوروبية – المتوسطية وكغيرها من مناطق العالم قد تأثرت التعاون بين دول ضفتيها سلبا بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية التي انتشرت فيها بسبب عوامل موضوعية مختلفة، أهمها العولمة المالية والاقتصادية، وهو الوضع الذي أفضى لمجموعة من الانعكاسات الاقتصادية التي أثّرت سلبا على هذا التعاون من نظير أنّ هذه الأزمة قد خلقت نوعا من الفطور والتوتر الذي شاب العلاقات التجارية بين الضفتين والتي تعاني أصلا من حالات من عدم التوازن. وعليه، قادت الأزمة لتراجع واردات وصادرات دول جنوب المتوسط نحو أوروبا، والعكس صحيح، وهي الوضعية التي نتجت خاصة بفعل تلك الإجراءات والسياسات أحادية الجانب التي اتخذت من طرف كل دولة من دول ضفتي المتوسط تحت ضغط الأزمة الاقتصادية العالمية بأخطارها المختلفة التي سبق ذكرها، وبالتالي أدى كل هذا لإفراز أهم انعكاس على التعاون التجاري الأوروبي-المتوسطي والمتمثل في احتمال تأجيل إطلاق منطقة التبادل التجاري الحرّ الأوروبية – المتوسطية لآفاق 2020 بعد مطالبة الجزائر رسميا بذلك.

ناهيك من جهة أخرى، عن تراجع الاستثمارات الأوروبية في دول جنوب المتوسط وهي الاستثمارات التي كانت أصلا دون المستوى المأمول من قبل الطرف الجنوب متوسطي. وعليه، ففي الوقت الذي كان لزاما على الطرف الأوروبي كما الجنوب متوسطي العمل سويا على بناء مناخ اقتصادي وقانوني وإداري مناسب يزيد من انتقال رؤوس الأموال الأوروبية اتجاه الضفة الجنوبية للمتوسط، أنت الأزمة الاقتصادية العالمية

لتزيد من وضع الهشاشة والضعف الذي تتميز به هذه الاستثمارات الأوروبية، لتتوّج جميع هذه التأثيرات السلبية بوصولها لمستوى تراجع المكانة الاقتصادية الأوروبية في حوض البحر الأبيض المتوسط بفعل آثار الأزمة الاقتصادية العالمية عليها، وهو ما فتح الباب واسعا على مصراعيه لصالح قوى اقتصادية أخرى تقليدية منها وناشئة نحو الزحف لمنطقة البحر المتوسط وذلك لإرساء أقدامها اقتصاديا هناك.